

د. السعيد حمودي - جامعة المسيلة - الجزائر

بلاغة الحذف في اللغة العربية. مواطنه وأغراضه.

Abstract

I have read linguistic reduction as a phenomenon and through deduction, results and findings I have witnessed the factual event with the purpose to know the reasons behind interviews and results and I have come to the conviction that reduction has a very important place in fluency as practised by the ancient Arab utterances in the speech clarity and understanding of meaning which were essential factors and purposes in the speakers' speeches and a requirement of the listener. Throughout my study, I have followed this event and I have related this with too much clarity and evidence evidenced in an easy abridged form.

Reducing in words is a linguistic phenomenon that exists in almost all languages. Speakers have resorted to reducing some parts of their discourse as this is implicitly known and this is perfectly mirrored in the Arabic language as these latter contents with its abstractness and expression.

Key words

Reduction, fluency, discourse, linguistic phenomenon.

لقد تابعت ظاهرة الحذف استقراء واستنتاجا ودراسة وإماما ووقفت طويلا عند مظاهره وأسبابه وأبرز دوافع اللجوء إلى هذه الظاهرة ودلالاتها المختلفة، فوجدت أنّ للحذف جانبا بلاغيا مهما في كلام العرب وهو الإيجاز، لأنّ وضوح المعنى وفهم المدلول هما غاية من غايات المتكلم، و مطلب من مطالب المتلقي (السامع). وقد تابعت هذه الظاهرة اللغوية البلاغية، وشرحت ذلك بشيء من البيان والإيضاح الموجز المتيسر فهمه واستقصيت ما يكفي من الشواهد لأصل إلى الغاية والهدف.

إنّ الحذف ظاهرة لغوية عامة في أكثر اللغات الإنسانية، حيث يميل الناطقون إلى إسقاط بعض العناصر اللغوية التي يمكن فهمها من سياق الكلام، و إن كان

ذلك في العربية واضحا لميلها إلى الإيجاز والاختصار، فظاهرة الاستغناء عن المحذوف كثيرة الانتشار.

وبرغم كثرتها وشيوعها لم تجد حظها في الدرس العلمي المنهجي الذي يتتبعها ويحلل أسبابها، ويكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي، ويضع لها سياقاً محكماً، كغيرها من الظواهر النحوية والتصريفية التي وجدت حضها عند القدماء والمحدثين، ولعل من أهم الدوافع التي جعلت العرب يلجأون إلى ذلك، أن العربية لديهم نابعة عن الفطرة لا تخضع لتعلم، وأن المتلقي لا يحدث له لبس من جراء الأداء، ولما كانت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات العرب كأسلوب بلاغي وشكل من أشكال العدول في البنية التركيبية بوصفه ظاهرة أسلوبية ترقى بالكلام من مستواه العادي إلى مستوى من مستويات آلية التحكم في مطابقة الكلام ومواءمته لمقتضى الحال والمقام، ويسهم في توسيع مجالات النص من خلال التفاعل بين البنية السطحية التي ينطق بها ظاهر اللفظ، والبنية العميقة بوصفها عملية ذهنية تعتمد على الذهن وذكاء المتلقي، رأينا أن نولي هذه الظاهرة فضل عناية، وأن نبرزها كظاهرة لها حق الدراسة إذ لا يمكن أن نقف مجرد الوقوف على ما نطق به اللغويون العرب، ونسلم به تسليمًا لا اعتراض عليه بالاستقراء والتتبع، ولقد قيل أن حذف ما يستغنى عنه من الكلام نوع من أنواع البلاغة وفي بيان قيمة المحذوف وأسراره البلاغية يقول عبد القاهر الجرجاني " ما كان يحذف إلا إذا كان الحذف بين المراد وأنطق بحجته من الذكر، فالذي يحذف يكون أنطق ما يكون إن لم ينطق، وأتم ما يكون بياناً إذا لم يكن" (1) و النحاة لما حذفوا أو قدروا كانوا على أصول مقررة فقاموا بالنظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب (2)، وبذلك فالحذف عندهم يعد لونا من ألوان التعبير وخصيصة من خصائص العربية وحينما حذفوا أو قدروا فهم متفقون - في نظرنا - مع أحدث النظريات المعاصرة، يتفق هذا مع فكرتهم في أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية في اللغة (3)، وبالمقارنة بين البنيتين يتوصل إلى العناصر المحذوفة التي يتضح بها المعنى المراد (وهناك دواع تضطر المتكلم إلى حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتماداً على قراءة لفظية أو حالية تظهر للمتكلم أو السامع) (4)، وبهذا فحذف عنصر من عناصر التركيب أو أكثر يعمل على تحريك الذهن في إيجاد

المحذوف وتقديره في البنية العميقة، والسكوت عنه أبين من النطق به وأبلغ من ذكره، وقد شمل الحذف الجوانب اللغوية الثلاثة: التركيبي - الصريفي والصوتي يرد في جميع أقسام الكلام "حروف، أسماء، أفعال" بالإضافة إلى الجمل والتراكيب.

وقد التفت ابن جني إلى هذا بقوله: «قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف بعلم الغيب في معرفته» (5) وقد تكون هذه القرائن لفظية مأخوذة من الكلام المنطوق أو المكتوب كما تكون حالية أو مضامية تفهم من الظروف والملابسات المحيطة بالنص، وسوف نعرض مواطن إمكانية الحذف وعوارض التقدير، محاولين من خلال هذا البحث إبراز ملامح ظاهرة الحذف وبعض صورته، مع محاولة الكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي، ولقد أخذت هذه الظاهرة في اللغة العربية أشكالاً وصوراً عدة تم رصدها بالدراسة والتحليل مع توضيح بعض الدلالات المختلفة، وفيما يلي نورد بعض هذه الأشكال والصور منها:

1- حذف العنصر المكرر

إنها قاعدة عمل بها النحاة التقليديون فسامها بعضهم إضماراً لكون كل مسند لا بد له من مسند إليه، فإذا وجد الفعل كان لا بد له من ذكر الفاعل، وما سبق ذكره جاز حذفه من الجملة الثانية، عملاً بقاعدة الحذف من الثواني أولى من الحذف في الأوائل (6) ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم «لا يزني من يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» (7) والتقدير (ولا يشرب الشارب) بدلالة ما سبق في (لا يزني من يزني) والقريظة "الاستلزام" لأن يشرب يتطلب شارباً، وكذلك تقدّم نظيره في الحديث، حيث يرى التحويليون أنّ العنصر المكرر كثيراً ما يحذف في البنية السطحية للتركيب اللغوي، فإذا تعمّقنا في البنية الباطنية للتركيب تعرّفنا على العنصر المحذوف. كما يقدرّ الفاعل محذوفاً في مثل قول العرب «ما قام ولا قعد إلا زيد» لأنّه من الحذف لا من التنازع، فأصل البنية العميقة (ما قام إلا زيد و ما قعد إلا زيد) ولتمائل الفاعلين حذف من الجملة الثانية لسبق ذكره في الأولى فكانت البنية السطحية (ما قام و قعد إلا زيد) وبهذا يرى التحويليون أنّ العنصر المكرر كثيراً ما يحذف في البنية السطحية للتركيب اللغوي. ومن حذف العنصر المماثل في الجملة

الاسمية في العربية و ذلك إذا عطف على مبتدأ ذكر خبره، ميلا إلى الإيجاز ورغبة في الاختصار ومنه قوله تعالى: [مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ] الرعد الآية 35، والتقدير (وظلها دائم)، ولا يلزم إثبات الحذف في الثواني دائما، بل قد يرد في الأوائل ومنه قول الشاعر :

نحن بما عندنا و أنت بما عندك راض والرأي مختلف (8)

فخبر (نحن) محذوف و تقديره (راضون) دلّ عليه الخبر المذكور في الجملة الثانية و هي : أنت راض.

وقد اختلف النحاة التقليديون في رتبة المحذوف، أهو الأول أم الثاني، فمن النحاة من يقدر الخبر المذكور للمبتدأ الأول اعتماد على قاعدة (إن الحذف من الثاني أولى لدلالة الأول) (9)

ومنهم من يقدر للثاني إذا كان معناه لا يتفق مع المبتدأ الأول، وعلى هذا فإذا قيل: (عمر و زيد قائم) فالتقدير: (عمر قائم و زيد كذلك) وهذا هو نفسه في النحو التحويلي.

ومما حذف في الثاني لدلالة الضد في الأول مثل قوله تعالى: [يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ] إبراهيم الآية 48، والتقدير والسموات غير السماوات وهكذا نلاحظ مدى التشابه في حذف العناصر المكررة إجباريا بين النحو التقليدي والنحو التحويلي فكلاهما قصد الإيجاز والاختصار يحذف العنصر المماثل تجنباً للتكرار، كما يكون حذف المماثل في مثل حذف خبر - لا- التي لنفي الجنس ذلك قول العرب «لا رجل وامرأة في الدار» والتقدير... ولا امرأة (10) على رأي التحويليين يكون في هذا التركيب أكثر من حذف، فهذه بنية سطحية لها بنية عميقة مكونة من جملتين: أولهما "لا رجل موجود في الدار" وثانيهما "لا امرأة موجودة في الدار" بتطبيق قاعدة حذف المماثل، ثم حذف ما يدل على الوجود المطلق بين ركني الإسناد ينتج لنا الجملة الموجودة و الصحيحة نحويا، كما في المثال السابق مع العطف بين الاسمين، وجعل خبرهما واحدا.

2- حذف الفعل

كما أن ظاهرة الحذف هذه تشمل الفعل أو الجملة وذلك بقريئة دالة كما هو الشأن في قوله تعالى: [وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَكَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ] النحل الآية 30. والتقدير (أنزل خيرا) ومنه ما جاء عن النبي صلى الله عليه و سلم في باب (اللقطة) أنه قال «فإذا جاء صاحبها وإلا استمتع بها» والتقدير: "فإن جاء فردّها إليه، وإن لم يجئ فاستمتع بها" والمحذوف هنا أكثر من فعل لدلالة السياق ولكون أدوات الشرط تدخل على جمل فعلية، فقد حذف من الأول فعل الشرط، ومن الثاني جواب الشرط وهذا التقدير نفسه ما عرف بالبنية العميقة عند التحويليين ومنه قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

والتقدير: وإن كان فقيرا معدما.

ومن صور حذف الفعل إجباريا وفي أساليب بعينها مع الاحتفاظ بالمفعول المنصوب ذلك في مثل أسلوب:

- الإغراء

يحذف الفعل فيه وجوبا في حالتي التكرار والعطف نحو المروءة المروءة أو (المروءة والنجدة) وفسر ذلك التحويليون هذا الحذف على النحو التالي:

← ج فعل + فاعل + مفعول (مغرى به).

← ج ألزم + أنت + المروءة + المروءة.

← ج ... + ... + المروءة المروءة.

وبتطبيق القاعدة نفسها يحذف الفعل وجوبا كما في المثال التالي:

المروءة و النجدة، فتكون البنية العميقة على النحو التالي:

← ج ألزم المروءة والنجدة.

فإذا كان الاسم المنصوب مفردا جاز حذف الفعل معه نحو: البيت: والمراد:

إلزم البيت.

- التحذير

للتحذير أنماط ثلاثة يجب فيها الحذف، ونمط رابع يجوز فيه الحذف وهي:

أ- النمط الأول

يَاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ، وَالتَّقْدِيرَ: أَحْذَرِكُمْ وَأَحْذَرُوا الْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ وَذَلِكَ فِيهِ جَمَلَتَانِ.

ب- النمط الثاني

النار النار، والأسد الأسد، والتقدير احذر الأسد واحذر النار.

ج- النمط الثالث

نحو رأسك والسيف، والتقدير باعد رأسك واحذر السيف.

د- النمط الجائز الحذف فيه

ذلك عندما يكون المحذوف غير مكرّر في أمثال العرب وأقوالها نحو النار، والتقدير احذر النار(13).

- النداء

يحذف الفعل وهو طلب المخاطب بحرف ناب مناب الفعل كأدعو ونحوه، استغنى عن الفعل اقتصارا مع أمن اللبس وجوبا، مع إمكانية التعويض بـ (ياء) لأن إظهار الفعل يوهم الإخبار، وإلا تغير المعنى من الإنشاء إلى الإخبار وبذلك يكون التركيب على النحو التالي :

ج أنادي + محمدا

ج..... محمدا أو يا محمد

ومنه قوله تعالى: {فَارْسُلُونِ يُونُسَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابَسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ} يوسف 45 46 والتقدير: أنادي يوسف.

- الاستثناء

و فيه يحذف الفعل الوارد بعد جملة و يعوّض بـ (إلا) فنقول :

ج جاء الطلاب استثنى زيدا.

ج جاء الطلاب إلا زيدا.

إذ يرى التحويليون أنّ حذف الفعل هنا جائز، يمكن إظهاره في البنية السطحية، على حين يعدّ حذفه عند النحاة التقليديين واجبا، ومن ثم لا يجيزون

حذف حرف الاستثناء الذي هو اختصار للفعل (أستثني) لأنَّ اختصار المختصر لا يجوز (14).

- الاختصاص

وفيه يحذف الفعل وجوبا مثل قولهم: (نحن العرب نقرئ الضيف) فالأصل المقدر في البنية العميقة (نحن- أخص العرب- أقرئ الناس للضيف)، فبقريئة ضمير المتكلم، أنا أو نحن يحذف الفعل وجوبا فيكون المخرج (نحن العرب أقرئ الناس للضيف).

- المدح

وفيه يجوز حذف الفعل بدلالة اسم منصوب يكون هو المختص بالمدح أو الذم كما في قولهم في أسلوب المدح (الحمد لله أهل الحمد) (15).

ج جملة اسمية+ مركب فعلي + مركب اسمي

ج الحمد لله + أمدح + أهل البيت

ج الحمد لله + + أهل البيت

- الذم

كما يحذف الفعل في أسلوب الذم نحو قوله تعالى: [وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ]

المسد الآية 4.

فبتقدير الفعل المحذوف جوازا تكون البنية العميقة على النحو التالي :

ج مركب اسمي + فعل + مركب اسمي

ج وامرأته + أذم + حمالة الحطب

ج وامرأته ++ حمالة الحطب

3- الحذف والاستغناء

حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول، فالمعروف أن الفعل المبني للمجهول سواء كان ماضيا أو مضارعا يلزمه نائب فاعل يستغني به عن الفاعل، وقد يستغني الفاعل إيجازا واختصارا لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول، لا غير، فترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه (16) وقد يحذف الفاعل لغرض الخوف عليه، أو الجهل به خاصة في البيان القرآني فبناء الفعل للمجهول فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه، وقد يكون غرضه أيضا للمطاوعة التي يتم بها

الحدث تلقائياً أو على وجه التخير، وكأنه ليس في حاجة إلى فاعل، كما يكون حذف الفاعل لأحداث يوم القيامة للخوف عليه أو الجهل به، يشهد الاستقراء أن القرآن لم يحذف الفاعل في مواقع العلم به يقينا نحو قوله تعالى: [أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] المائدة الآية 40.

4- حذف المفعول

يحذف المفعول به لدلالة السياق عليه وهي ظاهرة متفشية في اللغة العربية، ولقد اهتم الجرجاني بحذف المفعول به أيما اهتمام فقال (... فإن الحاجة إليه أمس وهو بما نحن بصدده أخص واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والروفق أعجب وأظهر) (17) يرى التحويليون أن المفعول به كثيرا ما يحذف إن كان مفهوما في السياق أو لدى موقف معين (18) فإذا قلنا شرب فلان فسكر فهم من السياق المفعول المحذوف، فكانت البنية العميقة على النحو الآتي : شرب فلان خمرا فسكر.

← ج فعل + فاعل + مفعول به + جملة

ونلاحظ صحة الجملة نحويا مع إثبات المفعول مما جعل حذفه هنا اختياريا، وعرف هذا النوع من الحذف بالاختصار (19)، ويحذف إن دل عليه دليل حتى لا يؤدي إلى اللبس والغموض، وقد فرق النحاة التقليديون بين حذف المفعول اقتصارا واختصارا، فالاختصار عندهم هو أن يحذف المفعول لحاجة المتكلم أو يثبت الفعل للفاعل دون القصد إلى إثبات المفعول، وبذلك يتساوى الفعل المتعدي مع اللازم ومن ثم فهو غير منوي في الذهن ولا مقدر، وعلى هذا فلا حاجة إلى إظهاره لا في البنية العميقة، ولا في البنية السطحية فإذا قلنا (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، لا يضر ولا ينفع) وكقولهم (هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف) (20) كأنك قلت صار إليه الحل والعقد... وعلى ذلك قوله تعالى: [أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ] الزمر الآية 09، المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له وكذلك قوله تعالى: [هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ] غافر الآية 68 وفي نحو قوله تعالى: [وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا] النجم

الآية 43- 44 والمعنى هو الذي منه الإحياء والإغناء والإفناء... لأن تعديت الفعل تنقص الغرض وتغير المعنى.

وبهذا فموضوع الدرس النحوي أو الجملة ودراستها من حيث نوعها، ومن حيث ما يطرأ على أركانها من تقديم و تأخير، أو ذكر وحذف، أو إظهار أو استفهام أو نفي أو توكيد.

ومن ثمة ففضية الإضمار من القضايا الأسلوبية الكبرى التي احتلت حيزاً في الفكر العربي البلاغي، ومسألة الإضمار أو الحذف تقودنا إلى فكرة التقدير والتي لقيت نقداً من الوصفين، ذلك أنها ترهب النحويين على التأويل، والتأويل يقرب الحقائق، و يباين نهج التفكير العلمي السليم، وقد رفض المخزومي فكرة العامل لأنها تدعو للتأويل، أما التقدير الذي يفرضه الأسلوب وتقتضيه ظروف القول، ومناسبات الخطاب فلا يباه أحد، كتقدير مضاف في قوله تعالى: [أَسْأَلُ الْقُرَيْةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ] يوسف الآية 82، غير أننا نرى أن الذين يرون بهذا إنما يريدون من النحو أن تكون مهمته تعليمية والدرس العلمي لا يعترف بالغموض، ومن ثمة تكون غايته تعليمية وإن اكتشف النظام اللغوي يتم من خلال فك رموزه وعلاماته، وهذا ممكن الصعوبة والتعقيد، ومهما يكن فإن من خصائص العلم أن يكون مجرداً معقداً عميقاً، أما تطبيقاته فالمفترض أن تكون ثمراته سهلة المنال، فالتبسيط ينحصر في وسائل التبليغ العلمي، لا في العلم ذاته لأنه علم محض.

وفضلاً عن ذلك فإن فكرة التقدير والتأويل قد أقرها الفكر اللغوي الحديث، فعلم اللسان لا تكتفي بالوصف الساذج بل تتجاوزه إلى التفسير العلمي، فقد عاد مفهوم التقدير عند المدرسة (التحويلية الأمريكية) التي يمثلها (تشومسكي) فصارت شيئاً مقررًا ومؤكداً في التحليل النحوي عند التحويليين (21) القائلين بالبنية العميقة.

ففي جملة (أحمد أراد أن يسافر) يقول التحويليون : إنَّ الفاعل لفعل يسافر محذوف تدل عليه كلمة (أحمد) السابقة، وهذا هو عين ما ذكره نحاة العربية.

5- حذف جواب الشرط في الجملة الشرطية

ومن المواطن التي كثر الحذف فيها في أساليب العرب وبلاغتهم حذف الجواب من أسلوب الشرط، وقد تصرّفت فيه العرب بمثل ما تصرّفت في غيره من أنواع التوسع باعتباره أسلوب بلاغي يؤدي الحذف فيه إلى الإيجاز، وإنّ أسلوب الشرط وما يتضمّنه من الظواهر اللغوية التي منها الحذف المؤدي إلى البلاغة كثر توارده وترداده في الكلام، وذلك ما نراه في قول النحاة في نحو (إن قام زيد) يسمى كلما ولا يسمى كلاما، لكن الجملة غير تامة فلا يحسن السكوت على هذا لكن من جهة نظرة بلاغية جملة مفيدة، أو كلام مفيد إذا اعتبر الجواب في حساب المتكلم. وحذفه اقتضاه الحال إمّا غرضه الإبهام على السامع أو التفتيح أو التهويل، كما نقول: (إن جاء الأمير...) أو (إن سمعك فلان... أو أراك...) والتقدير (لكان كذا وكذا) فحذف الجواب مما ذكر أبلغ من ذكره، ليذهب السامع فيه كل مذهب، ونظيره (لو) من كلام الفصحاء (لغيرك قالها) حيث اكتفى بأداة الشرط و جملة الشرط، وحذف الجواب، ومثله قول حاتم الطائي: «لو ذات سوار لطمنتي...»

وبهذا فالحذف يعتبر إحدى خصائص العربية، وآية عبقريتها، ومواطنه منوطة بجوامع الكلم و لا يدركها إلاّ من تمرّس بأساليب العرب ومرن عليها، وعرف مطلقها ومقيدها والموجز والمطول منها، وأوتي ملكة التدقيق لها، ومعرفة مقدار كل ما تحمله الألفاظ القليلة من المعاني الكثيرة، يقول الجرجاني في هذا الشأن: «هو باب في المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما يكون إذا لم تتلق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبين». (22)

ومن هنا يشكل المحذوف من أساليب القول عند العرب جانبا مهما، غير أنهم لا يحذفون إلاّ ما دلّ عليه دليل، وأدلة المحذوف كثيرة منها العلم به، أو التعويض، أو النياحة، أو الاستغناء عنه بغيره أو الحال عليه، قصدا إلى التخفيف والإيجاز والتعظيم والتهويل والتضمين والتقدير، شأنه في ذلك شأن غيره من الأبواب العربية التي كثر استعمالها (23).

فمن الزيادة في أسلوب الشرط إلحاقهم (ما) بأدوات الشرط في قوله تعالى:
[أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا

هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَا لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا [النساء الآية 78 وفي مثل قوله تعالى: [وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَتَهُ فَأَنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ] الأنفال الآية 58.

ومن ذلك (مهما) التي أصلها (ما، ما) عند الخليل مركبة من (ما وما) فأبدلت ألف (ما) الأولى (هاء) فصارت (مهما) (24)

وأما التضمين : فظاهر في استعمال العرب ظرف الزمان في نحو (متى وإذا) و(إذ ما) في الجزاء، و ظرف المكان نحو (أينما و حيثما) وأما التعويض في أسلوب الشرط فنراه تارة يعوضون عن أداة الشرط (إن) بـ (لا) ذلك في مثل قول الشاعر:

فطلّقتها فلست لها بكفاء و إلاّ يعلو مفركك الحسام

فقد حذف فعل الشرط المدلول عليه بقوله (فطلّقتها) و عوض عنه بـ(إلا) النافية، و التقدير :

(وإن لا تطلّقتها يعلو مفركك الحسام). و مثله قول الآخر :

أقيموا بني النعمان عنّا صدوركم و إلا تقيموا صاغرين الرؤوسا
أراد: و إن لا تفعلوا ذلك تقيموا.

وتارة أخرى يعوضون عن الفاء الجزائية بـ (إذا الفجائية) لاسيما إذا كانت جملة الجواب اسمية نحو قوله تعالى: [وَأِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ] [الروم الآية 36].

فقد حذف فاء الجزاء وعوض عنها بـ (إذا) الفجائية خاصة إن كانت الأداة (إن) والجواب جملة اسمية غير طلبية.

وجوزوا تضمين (إذا) معنى (إن) في (متى) وسائر الأسماء الجوازم فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مكرم، شاكا في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده من عدمه، ومن المعلوم عند أهل اللغة أن التضمين باب من أبواب التوسع في العربية و لون من ألوان عدولات العرب في كلامها.

6- حذف جملتي الشرط

ومن ألوان الحذف، حذف جملتي الشرط والجواب لدلالة ما تقدم عليهما وذلك مع (إن) دون سائر الأدوات، واختصت بذلك لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد في غيرها من ذلك قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى و إن كان فقيرا معدما قالت و إن ...

أي و إن كان فقيرا معدما، فقد رضيته فزوجنيه (وإنما يحذفان معا إذا فهم المعنى) (25).

ومنه قولهم : المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسياف و إن خنجرا، أي إن كان الذي قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف (26)

كما أن حذف الشرط والجواب يكون بعد (أيما) ومثل قول النمر بن تولب : فإن المنية من يخشاها فسوف تصادفه أيما ... أي أيما يذهب تصادفه.

وقد يحذف الشرط وحده والأداة (من) مثل قول العرب : (من يسلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعباً به) أي ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به وهذا نص في الجواز مع الأداة (من)

كما يحذف الشرط بعد (إن) دون (لا) على طريقة التفسير نحو قوله تعالى : [وإن امرأة خافت من بعلها سُوراً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يَصِلِحاَ بَيْنَهُمَا صلِحاً والصلحُ خيرٌ وأحضرت الأنفسُ الشحَّ وإن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فإنَّ اللهَ كَانَ بما تَعْمَلُونَ خبيراً] النساء الآية 128، حذف الشرط لدلالة مفسره عليه، والتقدير (وان خافت امرأة خافت) و نظير هذه الآية قوله تعالى: [وإن أحدٌ من المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ] التوبة الآية 6 والتقدير: وإن استجارك أحد قد تحذف جملة الشرط مع الأداة (مهما)، إذا نابت (أما) عنهما نحو قوله تعالى: [وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ] الضحى الآيات 11/10/9 والتقدير: (مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، أو مهما وليت أمر اليتيم فلا تقهره، ومهما تعرض لك السائل فلا تنهره ومهما نعمت من نعمة ربك فحدث) فقد حذف الأداة (مهما) وفعل الكينونة الفعل المقدر ونابت عنهما (أما) كما قال ابن مالك (أما كمهما يك من شيء) وهنا نجد الحذف واجبا لان المحذوف قد دل عليه بما ناب عنه، وهم لا يجمعون بين النائب والمنوب عنه .

7- حذف جواب الشرط ودواعيه وأسبابه

جواب الشرط هو الجملة التي يتم بها مع جملة الشرط الفائدة معنى وتركيبا، شبيه بالخبر مع المبتدأ، فكلاهما يأتي متأخرا عن الآخر رتبة والحذف كثير في الأواخر والإبهام في آخره وتوضيح الآخر إنما يكون بأول الكلام وحذف الجواب يكون واجبا إن كان ما يدل عليه ومنه قوله تعالى: [قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ] البقرة آية 70. فقد اعترض بالشرط بين اسم (إن) وخبرها وقد حذف جوابه لدلالة الجملة عليه.

8- حذف الجواب لغرضين

كونه معلوما من الكلام، فيحذف توخيا للإيجاز والاختصار وأدلة الحذف كثيرة منها دلالة الكلام عليه نحو قوله تعالى: [وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ] الزمر الآية 73.

والتقدير: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها نعموا وفازوا) المراد منها توكيد إبطال الجواب فان الجواب والشرط متلازمان لعلاقة السببية بالمسببية.

ومنها حذف (لو) لدلالة ما قبله عليه ومنها قوله تعالى: [قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَعْمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَابْكُمْ فَالِيُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] المائدة آية 23 والتقدير: (إن كنتم مؤمنين فتوكلوا على الله) ومنه قوله تعالى: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانِ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ] البقرة 170.

فلو أداة شرط جوابها محذوف دل عليه الكلام السابق والتقدير (لاتبعوهم) وهذا من بديع التركيب في العربية فحذف الجواب استغناء عنه بجواب الأول طلبا للإيجاز وتوخيا للاختصار. ومن حذفه لدلالة جواب القسم عليه والاستغناء به عنه.

من المعلوم أن كلا من القسم والشرط يطلب جوابا فإذا اجتمعا في كلام حذفت العرب المتأخر منهما طلبا للإيجاز والاختصار، ومنعا لطول الكلام، لئلا يجتمعا جوابان في كلام واحد ومما اجتمع فيه قسم و شرط وحذف منه جواب

الشرط استغناء عنه بجواب القسم المتقدم على الشرط قوله تعالى: [قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَأَهْجُرُنِي مَلِيًّا] مريم الآية 46.

لأرجمك جواب قسم بدليل توكيده باللام، وقد سبق القسم الشرط في الآية، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والتقدير: (إن لم تنته أرجمك) يقول ابن السجري" وقد يجمعون بين القسم والشرط فيحذفون جواب أحدهما لدلالة المذكور على المحذوف" فإن قدموا القسم حذفوا جواب الشرط، وإن قدموا الشرط حذفوا جواب القسم (27). وقد يحذف لدلالة السياق عليه نحو قوله تعالى: [وَأِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ] فاطر الآية 4.

فجواب الشرط مقدر: (تأس بمن كذب قبلك من الرسل) أو (فاصبر كما صبروا) ومن ذلك حذف جواب لولا في نحو قوله تعالى: [وَلَوْ لَأَنَّ اللَّهَ فَضَّلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ] النور الآية 10، جوابه (لعاقبكم بالعصيان المذكور في السورة كالحذف والتكذيب أو لفضح الكاذبين من المتلاعنين) كما يحذف جواب الشرط تفخيما وتهيلا ليذهب السامع فيه كل ممكن كان ترغيبا أو ترهيبا، فإنه لو عين لاقتصر السامع عليه وربما خفي أمره عنده فحذف الجواب عند العرب ابلغ في المعنى من إظهاره، نحو قولك (والله لئن قمت إليك لأضربنك ولو أظهرت الجواب لم يذهب السامع إلى نوع من المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه لأنه قد وطن نفسه فيسهل ذلك عليه).

إن ظاهرة الحذف قضية نحوية دلالية يستطيع من خلالها المنتج اللغوي امتلاك آلية الإيجاز والاقتصاد وإمكانية حرية الاختيار بما يراه معبرا عن مراده بدقة، حتى يتصف كلامه بالإبلاغ والتأثير.

9- حذف الاكتفاء

ومن أنواع الحذف: حذف الاكتفاء كما هو عند البلاغيين (11) وهو أن يكتبني منشئ الخطاب بذكر إحدى الجملتين لدلالة الضد على ذلك يقول تعالى: [وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ] النحل الآية 81، أي وأخرى تقيكم البرد، واكتفى بذكر الأولى بالاكتفاء (12).

وهكذا نلاحظ مدى التشابه في حذف العناصر المكررة إجباريا بين النحاة قصد الإيجاز والاختصار، إلا أنّ هناك اختلافا اتضح من المقارنة بين النحاة التقليديين والتحويليين في المنهجين :

أ- إنّ الحذف إجباري عند التحويليين، على حين نجده اختياريا عند التقليديين، يجوز إظهار العنصر المماثل في بنية السطح، ولا يؤدي ذلك إلى فساد.

ب- حذف المماثل يقتصر عند التحويليين على الاسم والفعل والصفة المكررة، على حين نجده واقعا في الأسماء والأفعال والحروف والجمل عند التقليديين.

10- حذف أحد ركني الجملة الاسمية

من المعروف أن الإنسان يفكر بجمل، فلا فائدة من الكلمات المفردة و إذا قيلت في موقع ما فلا بد من تقدير عنصر محذوف، قد يكون المبتدأ أو الخبر تبعا للسياق الوارد في تلك الكلمة، فالتحويليون قد ذهبوا إلى حذف المبتدأ في سياقات معينة، وهي أن يتركب من جملة متأخرة ذكر فيها ضمير عائد على المبتدأ مطابق له، و طبقا لذلك يمكن تفسير أمثلة كثيرة وردت في العربية تبين المبتدأ المحذوف في البنية السطحية، ومن هنا لا بد من تقديره حتى يتضح المراد ومنه قوله تعالى: [لَأَأْتِيَنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ] القيامة الآية 1، فلما كان فعل الحال لا يقسم عليه (28) وجب تقدير مبتدأ محذوف (لا أنا أقسم بيوم القيامة) فتكون الجملة في بنيتها العميقة تامة واجبة الظهور بركنيتها في البنية السطحية فلما حذف الضمير كان على نية وجوده، وكثيرا ما يحذف المبتدأ للعلم به فإذا قيل (زيد) ردّا على من سأل من هذا؟ فإنّ الجواب المقدر (هذا زيد)، والحذف هنا كثير مشهور وهذه البنية المقدرة هي ما تعرف عند التحويليين بالبنية العميقة أو البنية التحتية، وهي المتصورة في الذهن، أمّا الصورة المنطوقة المسموعة وهي (زيد) فتعرف بالبنية السطحية، والتي كثيرا ما يصيبها الحذف أو الزيادة ومنه قوله تعالى: [وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ] القارعة الآية 10. فالنحاة التقليديون مجمعون على أن هناك مبتدأ محذوف من البنية السطحية كان تقديره في العمق (ما أدراك ماهية، هي نار حامية) (29).

وفي تقدير حذف مبتدئين في قوله تعالى: [مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ] فصلت الآية 46، والتقدير من عمل صالحا فعمله

لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها فهذا التقدير ليس ناتجا عن النظرة الوصفية للغة، بل كان إيجازا بلاغيا فرضه الحال، وبهذا فالمبتدأ في نظر اللغويين النحاة معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه، بأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعاني، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن تأتي به ويكون مرادا حكما وتقديرا وقد جاء ذلك مجيئا صالحا فحذفوا المبتدأ مرة و الخبر أخرى فمن حذف المبتدأ وجوبا:

أ- قطع النعت إلى الرفع مدحا أو ذما أو ترحما

فالمدح نحو (الحمد لله، الحميد بضم الدال) أما الذم نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بضم الميم) أما الترحم (مررت بعبدك المسكين بضم النون).

ب- المبتدأ المخبر عنه بمخصوص (نعم وبئس) مؤخرا عنهما

نحو (نعم أو بئس الرجل زيد) فمن خلال استقراء ومعالجة ظاهرة الحذف والاستغناء في قضايا النحو، تعين أن هذه الظاهرة خاصة من خصائص العربية الفصحى من جهة، ثم أنها تبرز قيمتها وتكشف عن عناصر القوة فيها، وإمكاناتها المتعددة في التعبير عن الأشياء الحسية والمعنوية والذهنية من جهة ثانية، ظاهرة عامة تشترك فيها كثير من اللغات، قصد إيجاز النطق في جميع اللغات، ذلك مما أدى إلى حذف بعض العناصر لعدم التكرار.

فتقدير النحويين التقليديين للمحذوفات أصبح مقبولا في ضوء النظرية التحويلية التي تضع اعتباراتها لما يسمى بالبنية العميقة، أو التركيب الباطني فيقع الحذف في بنية السطح، وبتقدير المحذوف نصل إلى المعنى المراد من البنية العميقة، وهو عند القدماء يختلف عنه عند المحدثين، فلقد كان اهتمام اللغويين بقواعد الحذف في غاية الأهمية ذلك كإسقاط العنصر الثاني اعتمادا على ذكره في الأول، كما يكون حذف الثواني والثالث لكونها أولى من حذف الأول، وهذه الظاهرة عند القدماء تختلف عنها لدى الداعين إليه في العصر الحديث، فالفريق الأول يرون ذلك فطرة ونسقا تفرضه طبيعة اللغة عند العرب الناطقين بها نطقا ومخاطبة، وأما المحدثون يعتبرون الحذف نوعا من التخفيف والإيجاز اللغوي ملحوظا معنى حتى وان اختفى لفظا.

الهوامش

القرآن الكريم

- 1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار المدني بجدة، ط3، 1992 م، 1413هـ، ص 146.
- 2- من قضايا اللغة والنحو، الأستاذ علي النحوي ناصف، ص 92.
- 3- عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث، ص 151.
- 4- د. فكري محمد أحمد، التقدير عند سيبويه والمنهج التحليلي، مجموعة مقالات تحرير د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، القاهرة 1994، ص.353
- 5- ابن جني الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر، لبنان 1955، 360./2
- 6- ابن هشام، مغني اللبيب، مطبعة المدني، القاهرة دت 678/2.
- 7- متن البخاري بحاشية السند، دار المعرفة، بيروت، 321/3.
- 8- د. طاهر حمودة "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي" ص 188.
- 9- ابن هشام، مغني اللبيب، 622/2، د.طاهر حمودة "ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي" ص 188.
- 10- المصدر نفسه. 137/2.
- 11- ابن جني، الخصائص، 362/2.
- 12- ابن جني، الخصائص، 272/2، 278.
- 13- د. نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية و لغوية، دار الوفاء للطباعة و النشر الإسكندرية، دت، ص 162 ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 227.
- 14- ابن جني الخصائص، 272/2، 278.
- 15- ابن هشام، مغني اللبيب، 633/2.
- 16- ابن يعيش، 69/2، 70، ينظر أوضح المسالك، 135/2، 158.
- 17- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 153.
- 18- د.نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية و لغوية، ص 119.
- 19- د. فكري محمد أحمد، التقدير عند سيبويه و المنهج التحليلي، مجموعة مقالات تحرير د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، القاهرة 1994، ص.355
- 20- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 154.
- 21- محمد الخولي، القواعد التحويلية ص 150.
- 22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 151.
- 23- علوم اللغة العربية، المجلد الثالث ع 1، 2000 ص 74.

- 24- أنظر الكتاب لسيبويه ، 59/3 بتحقيق هارون و مشكل إعراب القرآن ، ابن قتيبة ، 1/ 299.
- 25- السيوطي ، همع الهوامع 62/2.
- 26- ابن جني ، الخصائص ، 379/2.
- 27- أنظر أوضح المسالك بعدة السالك للشجري ، 3 / 142 - 143 .
- 28- ابن هشام ، مغني اللبيب ، 624/2.
- 29- الزمخشري ، الكشاف ، 794/4 - السيوطي ، همع الهوامع ، 1 / 103.